

الأقاليم و المعارف

- تخمين مستقبلي -

بقلم البروفيسور حسن زاوال - رحمه الله
ترجمة د. ثابتي الحبيب و د. بن عبو الجيلالي

ببالغ الأسى و الحزن تلقينا نبأ وفاة أخينا و أستاذنا الفاضل البروفيسور حسن زاوال رحمه الله، عن عمر ناهز الستة عقود، قضاهما في البحث و الإنتاج العلمي المتواصل، فإننا لله و إنا إليه راجعون؛ لقد خسرت الشعوب المغربية خاصة و الأمة العربية و الإسلامية عامة بفقدانه علما شامخا من أعلام الفكر الاقتصادي، إن مؤلفاته و نتاجه الفكري الغزير يبرز مكانة الرجل العلمية، و إن أسلوبه في التعامل، لاسيما مع طلبة العلم و الباحثين، ينم عن مدى شغفه بالعلم و المعرفة و حرصه على دعم و مساندة الطاقات الفتية من طلبة و باحثين و أساتذة.

و قد كان رحمه الله دائم التشجيع لمبادرات مخبر البحث حول إدارة الجماعات المحلية و التنمية الإقليمية بجامعة معسكر و للمجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة منذ ولادتها، و خصها ببعض مقالاته العلمية، كما أنه رغب إلينا، بضعة شهور قبل وفاته، ترجمة كتابه عن اقتصاديات الدول المغربية إلى اللغة العربية، لذلك و تخليدا لذكرى هذا الرجل الفذ نشرع بعون الله تعالى في ترجمة بعض أعماله على أمل أن يوفقنا الله سبحانه لإنجاز أمنيته بترجمة كتابه المذكور آنفا، تعميما للفائدة على قراء اللغة العربية.

و فيما يلي ترجمة لمقال نشره الأستاذ زاوال باللغة الفرنسية في العدد الأول من المجلة الجزائرية للاقتصاد و الإدارة (جانفي 2010)، بادرنا إلى نقله إلى اللغة العربية عقب تلقينا نبأ وفاته رحمه الله.

" إن للقصد و التوجه و طبيعة النص أهمية لا تقل عن أهمية الموضوع، بله قد تفوقها، لأن هذا الأخير لا يساوي شيئا إذا تجاهلنا الغاية المنشودة و الجمهور المستهدف و الرهان الحقيقي". (Alain de Libéra, P. 10, 1996)

هذا النص هو أحد خلاصات أعمال فريق البحث حول الاقتصاديات المحلية (GREL)، و الطريقة المعتمدة فيه تقوم على دمج مجموعة من العلوم الإنسانية و مجالاتها المتعددة في نفس الوقت؛ و يشكل هذا الانفتاح ضرورة ابستمولوجية بسبب طبيعة الموضوع المستهدف: الإقليم.

إن الخاصية الهجينة و المتغيرة لهذا الموضوع تقضي إلى صعوبة تناوله في إطار العلوم الاجتماعية التقليدية، تلك العلوم المتميزة خاصة بشدة انغلاقها، بحكم تعددية أشكال الديناميكيات الإقليمية، و عليه فإن الفاعلين Les acteurs المبادرين أصليا بهذه الديناميكيات يجندون كل الأبعاد المرتبطة بوجودهم، أو بمعنى آخر، لا يسمح الفاعل بتلك الاختزالية التي نمارسها في إطار منهجية العلوم التقليدية لاسيما في الاقتصاد، إن الفاعل يركب الواقع كما يريد هو، و تمثل هذه المساحة من الحرية المتاحة له مجالا تسعى إلى اكتشافه سوسيولوجيا المنظمات، و بصفة أكثر عملية العلوم الإدارية.

كما أن تطور التحليل الاقتصادي باتجاه مراعاة دور المؤسسات في التنظيم الاقتصادي في ظل أزمة العولمة، تؤكد هذا التوجه نحو تداخل المواد المعرفية، بغرض تسهيل التفاعل ليس فقط بين علوم الإنسان بل كذلك بين ثقافات الفاعلين.

و على هذا الأساس يمكننا أن نعتبر أننا على حافة ثورة علمية بالمعنى الذي يطرحه الفيزيائي و المؤرخ توماس كوهن T. Kuhn (1983)، لاسيما و أن أكثر التغيرات في النماذج العلمية تحدث غالبا في المناطق المحاذية للمعارف المؤسسية حيث التعقيد و التداخل موجودين بكثرة؛ هذه الظاهرة تجعل اليوم من الوظيفة التصورية لمجالات و مواضيع البحث الناشئة مثل الحوكمة و الإقليم، تجعل منها أكثر تعديدية و أشد صعوبة، و من ثم نتساءل كيف يمكننا أن نتقدم في هذا الميدان المجهول.

أمام هذه المعضلات العلمية يصبح لزاما علينا تغيير رؤيتنا أو وجهة نظرنا، و تغيير الرؤية هذا هو مرادف للثورة بحكم أنه يتطلب بناء نماذج جديدة و مفاهيم جديدة و مناهج جديدة للاكتشاف و التدخل في الميدان، "الموضوع الملاحظ يحكمه موقع الملاحظة" كما أكدته الرياضي و الفيلسوف برتراند راسل B. Russel، و خلافا للتقسيم المعرفي (المواد المعرفية) و المهني فإن كل مستويات الواقع و التفكير توجد فعليا في حالة تشابك، و عليه لا يمكن فصل العمل عن التفكير، و هذا البحث عن التوافق بين التفكير و الملاحظة و الممارسة هو ما تعرض له نموذج **المواقع الرمزية للانتماء** Modèle des sites symboliques d'appartenance في ميدان نشأته الأصلي المتمثل في التنمية (Zaoual, 2002, 2005).

و عليه سنخصص القسم الأول لعرض النتائج الأساسية لهذا النموذج الناشئ الذي يتمثل أحد مبادئه الموحدة في العودة إلى الإقليم، هذا المطلب يجد مبرراته في الإخفاقات المتتالية للتنمية و العولمة، و مع أزمة هذه الأخيرة التي تزداد اشتدادا تفتح فكرة الجوار أفقا جديدا لسياسات التغيير المفروضة من قبل محدودية الاقتصاد المعولم الذي حرّف القيم الإنسانية و الذي يدمر باستمرار التنوع البيولوجي لكوكب الأرض؛ بهذه العبارات يتناول القسم الثاني من هذا البحث مدى ملاءمة إعادة إدماج الفاعلين و الأقاليم في العلوم الاجتماعية الحديثة.

أولاً: الإقليم مفهوم لا مفر منه

يخبرنا التاريخ الفكري و التجريبي الطويل لاقتصاد التنمية أن إسقاط النماذج التنموية يؤدي إلى اختلالات متراكمة لا تصلح لمعالجتها لا برامج التعديل الهيكلي و لا العولمة، لقد جربت الدول الفقيرة - بمعايير النظام المهيمن - كل النماذج و كانت ميادينها مخابر حية لسياسات تنموية متعددة مستلهمة من إيديولوجيات مختلفة كالقومية و الاشتراكية و الماركسية و الليبرالية؛ غير أنها لم تفلح - باستثناء بعض الاقتصاديات الصغيرة و الكبيرة الناشئة، و ظلت هياكل اقتصادها محافظة على طابعها الريعي (Hugon, 1993)، إن تشكلها هذا ناجم عن مسارها التاريخي و عن "لعنة الموارد"، و بعبارة أخرى إن تخصصها في تصدير الموارد الطبيعية (المعادن، البترول، الغاز، المحاصيل الريعية، إلخ) و مشتقاتها لا تحقق التنمية.

و بغض النظر عن تعددية النماذج المعتمدة فإن التنمية المنقولة تؤدي مباشرة إلى فقدان القدرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حيث تؤدي اقتصادياتها الرسمية التي تساهم في برمجتها النظرية الاقتصادية المهيمنة، بنفس القدر مع الخبرة، تؤدي إلى إغراقها في الديون و مضاعفة التفاوت الاجتماعي و تكثيف تدفقات الهجرة غير المنظمة؛ و من خلال تدمير الاقتصاديات الذاتية، التي يعتبرها الاقتصاديون مجرد اقتصاديات إعاشة، تحرر هذه الممارسات التنموية اليد العاملة التي لا تجد إمكانيات استخدام في الأوساط الحضرية التي لا تستطيع بلوغ مستوى التحكم في

النمو (Barkez, 2006)؛ و في نهاية المطاف، فإن مشروع بناء رأسمالية قوية، من حيث الابتكار و الإبداع، لا يرى النور، و هي نتيجة غير مستغربة بحكم أن التنمية يراد لها أن تصل جاهزة و أن تنزل من الأعلى إلى الأسفل.

في هذه الظروف تتعثر المواقع المستهدفة بسياسات التنمية بسبب غياب مقاربة تتجاوب مع خصوصياتها، و هكذا يحدث كل شيء و كأن التنمية مفتاح في اليد تلغي قدرات حل مشاكل الاقتصاديات و المجتمعات المحلية التي تعامل بموجب النموذج التنموي؛ و من حيث المضمون تؤدي التنمية المتصورة و المنفذة بهذه الطريقة إلى قتل التنمية، و هو ما يشكل أحد المفارقات الغامضة للنموذج الاقتصادي (Zaoual, 2008a)، إن الخطأ الكبير في هذه الوصفات العلاجية ينبع من مسلمة استقلالية المجال الاقتصادي التي توهم بوجود علم مستقل يتضمن قوانين كونية، و إذا كان الفيزيائيون و الرياضيون يصرون على الشروط الأولية لنماذجهم فإن الاقتصاديين لا يفعلون كذلك، بالعكس فإنهم لكثرة ما يسعون وراء استقلالية كاملة لعلمهم اتجاه الظروف المحلية (الثقافات، العصر، النظم الايكولوجية، الوسط الاجتماعي، إلخ)، يجعلونه فاقدا للذاكرة اتجاه المجتمع الذي ينبع منه و غير فعال بالنسبة للأقاليم حيث تطبق تعاليمه و نماذجهم بعجلة مضطربة.

على الصعيد التجريبي، عندما نتصل بالحقائق المحلية نرى النماذج المشار إليها قد تجزأت و تحللت في الأوساط المحلية و أضحت بذلك مستغلة وفق إرادة تلك الأوساط و لأغراضها، و كذلك تتكفل التفاعلات الإستراتيجية بين الأفراد و المجموعات الاجتماعية بإفراغ النماذج من توجهاتها المبدئية، أي تلك التوجهات التي تكون ابتداء في ذهن الخبير التنموي؛ و إذا كانت الدول مصدر الرأسمالية قد ابتكرت سلسلة من الانفصالات بين الإنسان و الطبيعة، و بين الأخلاق و العلم، و بين الاقتصاد و باقي المجتمع، و غيرها، فإن أوساط استقبال التنمية الرأسمالية لا تتوافق لا صراحة و لا ضمنا مع هذا التصور الثقافي للعالم إذ لديهم وجهات نظر أخرى يحرصون على تثمينها، و خلاصة القول أن الثقافة الرأسمالية ليست عالمية كما يحلو لها ادعاءه.

و بصريح العبارة، إن سوء الحوكمة في معايير المجتمع التي ساهمت الرأسمالية في تشكيلها هي نتيجة طبيعية لإقحام نموذج التنمية بين الأنماط غير الملائمة و ردود أفعال المواقع المستهدفة، فعندما تكون النماذج الاقتصادية و المؤسسات غير متوافقة مع الوضعيات المقصودة، لا نستغرب حينئذ تمخض التغيير المفروض عن انعكاسات متناقضة مع الآثار المرجوة؛ و اليوم، أمام تراكم التشوهات الملاحظة ميدانيا، لا يمكن للاقتصاد السياسي أن يستمر في نفاقه، و مع ما نشهده على المباشر من انهيار للعولمة فإن فوضاها النموذجية قد بلغت ذروتها، و في ظل أزمات النظام الحالية يغدو هذا العلم عاجزا عن تفسير مجريات الأحداث.

غير أن فقدان المعالم العلمية هذا يجري استبداله تدريجيا بالعودة إلى الفاعلين و إلى الأقاليم في شتى بقاع الأرض تقريبا، و عليه ينبغي الحديث عن التقابل عالمي / محلي الذي يعرف تناميا كبيرا بسبب الركود الاقتصادي العالمي (Daghri et Zaoual, S/D, 2008)؛ و بما أن العلم لا يتقدم إلا بفضل اكتشاف المفارقات فإنه من المناسب تلخيص الدراسات و الملاحظات التي تساعد على تفسير تنامي أهمية الديناميكيات الإقليمية في سياق العولمة، إن هذا الرجوع للإقليم يتسم بالعالمية بنفس القدر من الإغراء الذي حظيت به العولمة الاقتصادية منذ بداية الثمانينات، و بالفعل دفع هذا الافتتان بالإقليم أبرز المؤلفين، مثل Bernard Pecqueur (2008)، إلى اعتباره نموذجا جديدا في طور التكوّن؛ و أمام تزايد الضغوطات التي تفرضها العولمة يعتبر الإقليم في نظر الفاعلين المحليين أملا و منفذا في ذات الوقت (Zaoual, 2006a).

و إذا كانت العولمة تسعى إلى إفراغ المجتمعات الحديثة من مكوناتها الأخلاقية و الاجتماعية فإن إشكالية الإقليم تهدف، عكس ذلك، إلى إعادة إدماج تلك المكونات (Zaoual, 2008a)، و يتزامن هذا الاضطراب في المفاهيم و الممارسات مع المحاولات الحكومية الهادفة إلى أخلة الرأسمالية الحديثة عقب الأزمات البنكية المتتالية وانعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية؛ و على هذا الأساس تجد كل المقاربات، سواء المؤيدة أو المعارضة للعولمة،

تجد نفسها ملزمة بإدماج الأبعاد المتعددة لمسار التغيير، تلك الأبعاد التي دأبت العولمة على إقصائها من ساحة التفكير.

و إذا نظرنا عن قرب نجد أن النزعة الاقتصادية Economisme التي ميّزت فكر العولمة قد حسرت نظرة هذه الأخيرة (أصابتها بقصور نظر) إلى الترابط الاجتماعي و الحفاظ على التوازن الايكولوجي للكرة الأرضية، و هذه الاختزالية متأصلة في علم الاقتصاد الذي يبرر العولمة على الصعيد النظري، متمثلة في أبسط تعابيرها العلمية وهي نظرية اقتصاد العرض، و بذلك تحول الاقتصاد إلى "لاهوتية السوق" (تعبير استخدمه Petrella Ricardo)، من هذا المنظور، كما في الدين، يصبح كل شيء مدنس ما عدا الاقتصاد الطاهر الذي يصنف بمحاذاة العلوم الفيزيائية - الرياضية؛ و نشاهد اليوم انعكاسات ذلك على البورصات و على جميع الحياة الاقتصادية و الاجتماعية للأمم و بالدرجة الأولى على الدول الكبرى المصنعة التي أرادت لنفسها أن تكون الأكثر تقدما على البشرية جمعاء.

في سياق هذا التطور الاقتصادي استطاعت الأنظمة الرأسمالية الغربية أن تتحول بصفة جذرية إلى رأسماليات مهيمن عليها من طرف شركات التوزيع الكبرى المدعمة من قبل صدارات الاقتصاديات الناشئة و المالية المضاربة، في ظل هذه الوضعية أضحت البورصة غاية في ذاتها؛ و من ثم دمر اقتصاد الأسواق المالية الاقتصاد المنتج و المبدع، باستثناء بعض القطاعات كصناعات الطيران و التسلح و الزراعة التي تحظى غالبا بالدعم الحكومي، إن النشاطات الاقتصادية للدول الكبرى تخضع بشكل منظم لإعادات تموقع كثيف تجري باسم العولمة.

و اليوم، أمام الأزمة، تتمتع مخططات الإنعاش الاقتصادي بفرص كبيرة لتنشيط وارداتها بدل إنتاجاتها الوطنية و المحلية، إن الإنعاش في الاقتصاد المفتوح لا يتوافق دائما مع فائض التبادل الحر، هذا القيد الموروث عن نشوة العولمة سيدفع، أجلا أم عاجلا، الدول المعنية إلى الرجوع إلى نظام الحماية ذي النتائج المؤلمة على اقتصاديات التصدير للدول المسماة "نامية"؛ في هذا السياق المضطرب تتأكد ضرورة إعادة برمجة اقتصادياتها المحلية باتجاه الحاجات الحيوية لشعوبها، هذه الحقيقة تشكل تحديا صارخا على مستوى الفلاحة كما بينته التكهّنات غير الأخلاقية حول الأسواق الغذائية العالمية.

و يثبت الواقع أن مضمون اقتصاديات الجوار يتدعم باستمرار (Pecqueur, Zimmermann, 2004, Zaoual, 2003) في الدول حيث تجد الرأسمالية الشاملة جذورها، و تتجلى هذه العودة إلى المحلي في أنماط انبثاق متعددة، يشهد لذلك تكاثر تطبيقات الاقتصاد الاجتماعي و التضامني و التنمية المحلية و الانجذاب إلى المنتجات المحلية لأسباب اقتصادية و اجتماعية و صحية و بيئية (Zaoual, 2008b, S/D)؛ و تعبّر ديناميكيات الأقاليم و المحليات هذه عن حاجة عالمية إلى إعادة دمج إقليمي للاقتصاديات الحديثة النائية في دوامة العولمة، و يجري كل ذلك على أساس أن هذا التحول إلى المحلي يضمن تجميع شظايا الأنشطة المحلية التي عملت العولمة على تفريقها عالميا؛ و في ظل هذه التحولات البنوية الجارية يبرز الإقليم و يتصرف باعتبار هيكلا، بامتياز، لتعديل انحرافات العولمة، و بذلك ينتقل أليم من كونه كيانا سلبيا إلى فاعل جماعي فعال (Echkoundi, 2008)؛ و أيا كانت زاوية النظر (اقتصادية، اجتماعية أو بيئية) أصبح الإقليم، في ظل هذه الآفاق الجديدة، مقر القوى التي تهيكّل بشكل عميق العالم الناشئ من أنقاض العولمة.

على الصعيد النظري تعبّر هذه النشأة عن الحاجة إلى علم للإقليم قادر على إحداث رسملة على أساس أخطاء التصورات و الممارسات الكلاسيكية للتنمية و العولمة، و تقع هذه المعارف عن الإقليم في ملتقى طرق عدد من علوم الإنسان (Benko, 1998) و من الثقافات، و عليه يتوجب على علم الأقاليم أن يبنّي نفسه على أسس جديدة و مبتكرة جذريا من الناحية الاستمولوجية و المنهجية و النظرية، و لا ينبغي لأي حدود، معرفية كانت أم إقليمية، أن تثبط هذا البناء؛ إن المعارف تحتاج إلى إعادة تركيب و الأقاليم تحتاج إلى تبادل الخبرات المحلية من أجل تحسين قدرات حل المشاكل في إطار احترام الخصوصيات، إن مبدأ الحيطة هذا يحذر من التقليد الأعمى و يحفز على التبادل و الاستلهام المتقاطع، إنها بيداغوجيا انفتاح مندمج محليا.

ثانيا: نظرية الموقع: نظرية موحدة للإقليم

(أ) الموقع: مفهوم أصيل

الجدلية التعليمية المعتمدة في هذه القراءة موجودة بشكل بارز في التوجه الذي اختارته نظرية مواقع الانتماء (Zaoual, 2002, 2005, 2006b, 2007)، ترتكز هذه النظرة على مجموعة من المبادئ المثمنة للانفرادية، التعددية، الجوار و بيداغوجيا مرافقة الفاعلين، أفرادا و منظمات؛ إن عدم إمكانية تحديد التنظيمات الاجتماعية إضافة إلى تطورها غير الخطي يدفعنا إلى اعتماد هذه البيداغوجيا التي تبني نفسها في موقع مع الفاعلين المعنيين بالتغيير.

تتصور هذه النظرية العالم كسيفساء من المواقع المتطورة باستمرار، و تترجم التنوع الكبير للمجموعات البشرية، و هو تنوع يتلازم مع تنوع الأبعاد الرمزية و عناصر الهوية التي تهيكّل بشكل عميق مواقع الانتماء؛ و من ثم تعتبر المواقع، في نهاية المطاف، كيانات غير مادية تخصب بقوة السلوكيات الفردية و الجماعية، يتم هذا التخصيب بواسطة المعتقدات المتنقلة اجتماعيا، و تتجسد في الممارسات و في البيئة المادية للموقع المعني؛ و يبدو أن لا شيء يستطيع أن يفلت من ثقافة الموقع بما في ذلك العمران أو الفلاحة التي يمارسها⁽¹⁾، إن تشابك الأبعاد هذا هو الذي انهيار النماذج الأكثر تطورا لعلم الاقتصاد، و عليه فإن التنوع الكبير لمسارات الأقاليم بصفاتها مواقع للمعتقدات تثير تعقيدا غير مسبوق لدى الخبراء، منحازا للنماذج الكلاسيكية الأحادية المعرفة و الأحادية الثقافة.

و كما بيناه في كتاباتنا، يتأسس كل موقع عبر الزمن، و يعبر من خلال قيمه و أنماط التنسيق فيه و إجراءاته الروتينية عن الآلام و التجارب و المكاشفات و كذا الثورات التي عرفها تاريخه؛ و يتم هذا التشكل البنيوي للموقع بواسطة التعاطي و التبادل مع العالم الخارجي، هذه التفاعلات تجسد في التنظيمات الاجتماعية تمازجا دائما تنبثق عنه خصوصيات محلية؛ و يركز التنظيم الداخلي للموقع على الأساطير المؤسسة و على الخرافات التي يرددها الموقع ذاته مما يمنح لهوية كل موقع قدرة على إعاقة أو تنشيط الفعالية المنشودة في الميادين.

و على العموم ينفرد كل موقع باعتباره فضاء للمعتقدات العملية، غير أن هذا الانفراد يتغذى على التنوع القريب و البعيد، لأن الموقع المنغلق على نفسه يتحلل و يفتقر، أما الموقع المنفتح دون احتياط لمختلف ثرواته الخاصة يتدمر، و أمام هذين الميلين الطبيعيين يكون الموقع منغلقا و مفتوحا في نفس الوقت، و عندما يُترك حرا يستطيع أن يستوعب بحرية التغييرات القادمة من الخارج شريطة أن لا يجتث أسسه الخيالية و الواقعية الخاصة من جذورها، و تعمل مسارات الامتزاج ضمن هذه التركيبة الكيماوية بين الثابت و التغيير.

بعبارة أخرى، يمتلك الموقع في تركيبته البنيوية ما يمكن اعتباره دليل اختيار لتطوره الخاص المتفاعل دوما مع عوالم أخرى، فهو يستعيد المعاني التي يعطيها الفاعلون لعالمهم، في هذا السياق تشكل الهوية و روحانية الوسط جزءا من الواقع البارز للعيان، لذلك تعترض المشاريع التي لم تحظ بتفكير موقعي، تعترضها مقاومات شديدة، إن النماذج و المشاريع المُثزلة على المجتمع تتعرض للابتلاع و التحويل عن أهدافها الخاصة، هذا التحويل يعبر في الواقع عن مقاومة الفاعلين و الأقاليم للخضوع و رفضه؛ و تثبت التجارب التنموية أن أكبر نموذج لاقتصادي للتنمية، إضافة إلى طابعه الاختزالي، لا يأخذ الفاعلين و الأقاليم في الحسبان، مما يستتبعه منطقيا مقاومة للتغيير.

¹ يذكرنا مفهوم الموقع بالتعريف الذي أورده Paul Ricoeur عن البين الرمزية للمجتمع: "باعتبارها مجموعة مهيكلية بالضوابط و القواعد و المعتقدات، و التي تشكل لكل ثقافة شبكة قراءة تفسر بموجبها وجودها الخاص، إذ لا يوجد أي مجتمع في وضعية مواجهة مع وجوده بشكل مباشر و حتمي" (Le temps des philosophes. UNESCO/Payot 1978, p.15). يتجلى الموقع كعالم صغير مكاني و ثقافي للانتماء، فالموقع يشكل إذن كل شيء حتى البناء و تنظيم الفضاء، مما يفسر كون العمران نتاج ثقافة الموقع، و قرار إسكان أفراد الشعب هو قرار حضاري و بناء اجتماعي، هذا القرار يوجه التصورات و الممارسات، و بذلك فإن الموقع هو بمثابة "مجموعة اجتماعية موجهة"، أي هو تراث اجتماعي حي، الحفاظ عليه كما إتلافه يعتبران تضحية.

إن إقليم الموقع هو عبارة عن بناء خيالي و اجتماعي يتناقله أعضاؤه باستمرار، و بذلك يصبح حضور هؤلاء لازم لكل تغيير، و من ثم يؤدي بنا تعريف الموقع مباشرة إلى تعريف الإنسان الملموس الحي (ZAOUAL, 2008c) الذي يقطن الإقليم و ينشطه، في هذا المجال بالذات لا يزال الاقتصاد يصطاد باختزاله عن طريق تقليص هذا الإنسان الملموس الحي إلى إنسان اقتصادي HOMO OECONOMICUS؛ و نظرا لهيمنة الاقتصاد على المجتمع، تطمح السياسات و التدابير المتخذة في المجال الاقتصادي بل و على كل المستويات، تطمح بدون جدوى إلى إبراز التصرفات المطابقة للمعايير المنبثقة عن النموذج العلمي الخاص؛ إن المعرفة العلمية الوافدة من الغرب ترتكز على مسلمة مفادها أن الإنسان أناني، عقلاني و قادر على تحديد مصالحه بدقة، هذا الإنسان هو الذي تسعى العولمة إلى إعادة نسخه، بلا فائدة، في كل بقعة من الأرض.

إن التصور الموروث من الاقتصاد السياسي القديم ليس دائما عمليا لكون الملاحظات التجريبية تكشف عن أن الطبيعة البشرية تأبى الاختزال في منحى واحد، إنها متناقضة، و حسب آدم سميث نفسه، الإنسان "خير و شرير" و "أناني و موثر" في ذات الوقت، و في سعيه وراء مصلحته الشخصية يجد الإنسان الملموس الحي نفسه ملزما بالتعاطي مع الوسط الذي ينتمي إليه، إن المصلحة ليست دائما سيدة الموقف؛ و كما تؤكد نظرية الموقع في الاقتصاد الاجتماعي (ZAOUAL, 2008c) تشكل القيم مثل حب الذات و حب الفريق، و الهبة و التبادل، إلخ، تشكل مقومات أساسية للسلوك الإنساني، إن دوافع السلوك الإنساني متعددة و متنوعة، و خلافا للتصور الهوبسي CONCEPTION HOBBSIENNE (الإنسان ذئب للإنسان)، تجند المدرسة الاسكتلندية مفهوم التعاطف (CHANIAL ET CAILLE, 2008).

و إذا ما وسعنا دائرة هذا النقاش نجد أن التعاون لا يقل رفدا للفعالية عن المنافسة، فطبقا للتعددية الخصبة لميكانيزمات الطبيعة (منافسة/تعاون بين الأنواع، و الأنواع الفرعية، إلخ..) يعبر ازدهار الشراكات في الحياة الاقتصادية عن هذه الضرورة الحيوية، و توضح لنا السوسيولوجيا الاقتصادية هنا حجم السماكة الأنتروبولوجية للسلوكيات الاقتصادية (GRANOVETTER, 1985, 2000)؛ إن الاقتصاديين لم يقرؤوا جيدا نظرية التطور لداروين، في البيولوجيا المنافسة الحيوية ليست القانون الطبيعي الوحيد لتطور الحيوانات و النباتات.

و كذلك الشأن في علوم الإدارة التي تدمج حاليا، أكثر فأكثر، التعددية و العوامل الإنسانية باعتبارها أسس الفعالية التنظيمية، و بهذه الطريقة يعاد إقحام الفاعل في حياة النظم المعقدة، الأمر الذي يكشف التعددية و التعدد اللذين تصطدم بهما العلوم الاجتماعية الغيورة على استقلاليتها.

و مع ذلك، إذا نظرنا عن قرب نجد أن الإنسان الملموس الحي يعيد تركيب ما عزلته موادنا التعليمية و درسته كذرة مبتذلة، إن الإنسان الملموس الحي ليس منضبطا كما هي تلك المواد، و عليه فإنه يبدو من السهل فهم الذرة في الفيزياء خلافا للإنسان في علوم الإنسان، و هو ما يكشفه مفهوم الإنسان - الموقع HOMO SITUS مقارنة بالفقر التجريبي لمفهوم الإنسان الاقتصادي، الإنسان الموقع متنوع في المكان و متغير في الزمان، إن تعدد الموصفات هذه في إعادة تركيب دائم، مما يجعل الإنسان متعذر الفهم و يجعل منه المجهول الكبير في علوم الإنسان؛ في هذا السياق يعتبر الإنسان الملموس الحي مصدر لا تأكد و تأكد في ذات الوقت، إن القيم المشتركة التي يحملها هي التي تخلق استقراره و توفر له المعالم في فوضى النظام الاجتماعي.

هذه المعالم لا غنى عنها لبناء القيم و القواعد اللازمة "للعيش معا"، و "للعمل معا" أيضا، مما يجعل من الإنسان الاجتماعي المتغير الأساسي لكل نظام معقد، إذ عليه يجب الاعتماد لمحاربة اللاتأكد الذي يعيق كل مبادلة أو منظمة، و يفترض هذا الشرط مشاركة الإنسان، غير أن الارتباط بالموقع هو وحده الذي يتيح له الإمكانيات و يحفز القدرات، و بذلك يجد القابل للحساب الوقود اللازم لما هو غير قابل للحساب، أو بعبارة أخرى تعيد التقنية ارتباطها بالأخلاق، هذا التحالف بين العقلاني و اللاعقلاني، كمصدر للثقة، هو ما تحتنا عليه النماذج الاعترافية الجديدة من أجل إبراز دور الفاعلين و الأقاليم في مجال التنمية، و من ثم يعيد مفهوم الإنسان - الموقع إلى الوجود إنسانا مركب من جديد و متصلح

مع ذاته و مع بيئته (ZAOUAL, 2008C, LIENA, 2004)؛ هذا الإنسان المسئول و المتضامن هو الذي سيصبح لازم الحضور في البحث عن الديمومة التي تحظى اليوم باهتمام كبير، في هذا الاتجاه، كـ "حيوان إقليمي"، أضحي الإنسان مسئولا مباشرة عن الجودة البيئية و الاجتماعية لموقعه، و الديناميكيات الإقليمية الجديدة (الفلاحة البيولوجية الجوارية، السياحة الدائمة، تجميع الموارد الخصوصية، إلخ.) تدفعه بقوة في هذا الاتجاه.

و في المقابل يقود الإنسان الاقتصادي مباشرة إلى اللاتأكد و إلى التدمير الذاتي، فهو يعمل على أساس مبادئ النظام الفردي الذي لا نحتاج إلى بيان انحرافاته، و هذا لا يعني أن نظرية الإنسان الموقع لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الفردية بحكم أنها تنطلق من مسلمة مفادها أن كل إنسان فريد داخل كل موقع، و هذا الأخير فريد بدوره؛ إن الانتماء للموقع لا يلغي التعددية بل تشكل هذه التعددية دعامة و مصدر ثرائه، بموجب نظرية المواقع تعتبر المسارات الفردية و الجماعية متفردة بشكل دائم حتى و إن ظهر بينها بعض التشابه هنا أو هناك؛ إن "التشابه" مجرد تصور ذهني، مما يعطينا فكرة عن الطابع اللامحدود و الزاخر بالأحداث للتعددية البشرية و يؤسس الأهمية و التفاعلية الرمزية كمنهج بحث في العوالم الاجتماعية المعقدة بطبيعتها.

إن تشرب الأفراد من قبل موقعهم، موضوع النظرية المطروحة هنا، لا يعني بتاتا أن الموقع يحدد كليا السلوكيات الفردية، لأن خطر الغرق في حتمية الشمولية أو في نقائص الفردية المنهجية حاضر بقوة؛ هذه الانحرافات مستبعدة في منهجية المواقع، إن الموقع هو بالفعل علامة جماعية تبنى بالتفاعلات، و تطوره أيضا يتحدد بالتفاعلات ما بين الأفراد و بتلك التي تفرضها الديناميكية البيئية، و بعبارة أخرى الموقع هو مُشكّل و متشكّل في ذات الوقت، و الموقع يتطور باستمرار على ضوء التفاعلات الرمزية و العملية التي تنشأ بين الفاعلين داخله، و عموما يشكل ذلك نقطة ثابتة متحركة، يبني نفسه ضمن عملية بناء غير محددة، و عليه فإن الموقع يتمتع بمرونة تجعل منه كائنا حيا و ذكيا، و يقتضي هذا التعقيد تفكيراً جوارياً، لذلك نشهد اليوم عودة الاهتمام بمفهوم الجوار في البحوث الاقتصادية و السوسيولوجية المتعلقة بالتنمية المحلية و الاقتصاد الاجتماعي (BOUBA – OLGA, CARRINCAZEUX ET CORIS, 2008).

إن المبادئ و المفاهيم الملخصة هنا تجد مبرراتها و دعائم التحقق منها في مفارقات علم الاقتصاد، لاسيما في المجال المعرفي الذي اهتم بمظاهر التنمية و العولمة.

ب) التفسير السوسيولوجي لبعض المفارقات

1- اللارسمي المحلي في إنقاذ الرسمي العالمي من الانهيار

إذا كانت نتائج الأداء الاقتصادي و الاجتماعي غير متناسبة مباشرة مع الجهود المبذولة (الاستثمارات، التكنولوجيات، المساعدة، التعاون، إلخ.) في مناطق الواقع حيث تهيم الاقتصاديات الرسمية و مؤسسات نموذج التنمية و العولمة، فإن عوالم الاقتصاديات غير الرسمية تشكل من جهتها بوتقة فوران مقاولاتي، و بالرغم من ندرة الوسائل من حيث القروض و التكنولوجيات الجاهزة للاستعمال و المساعدة في مجال الخبرة، فإن الأفراد و المنظمات القاطنين في هذه العوالم، يثبتون حيوية لا جدال فيها؛ كل شيء يحدث كأن إقصاء "التنمية المجانية" (المصممة في الخارج و الممولة بالموارد الطبيعية) تدفع السكان المهمشين إلى الابتكار، هذه المفارقة التي لخصناها في أعمالنا السابقة بقصور الرسمي و حيوية اللارسمي (Zaoual, 1992) تعبر بعمق عن شذوذات العلم العادي للتنمية.

و بالنظر إلى ذلك عن قرب نجد أن هذه الذبول الكاملة للحقائق المحلية تنأى بنفسها عن قبضة الهيئات الرسمية و سلطة النموذج موضوع النقاش، فهي تعبر عن قدرة السكان على معالجة مشاكلهم الاقتصادية و الاجتماعية بأنفسهم؛ في هذه العوالم حيث لا يتوفر للسكان تنمية مفتاح في اليد، يجند هؤلاء ثقافتهم، خبراتهم العملية، أنماطهم الخاصة للتنسيق، إلخ؛ هنا إذن، و خلافا للمعتقدات العلمية المعترف بها في الاقتصاد، تقاليد الموقع ليست متناقضة مع الابتكار

(D'iribarne, 2003)؛ بل هي، بحكم التجربة، تولد آليات التضامن المشترك مع الفعالية العملية، هذه الهويات المحلية هي التي تكون غالبا مصدرا للديناميكيات الجزئية غير الرسمية، و تمثل إدارة الأعمال المتوقعة للسوسيين و الفاسيين أحسن توضيح بالنسبة لحالة المغرب (Zaoual, 2006c).

و بصورة أكثر اتساعا، "الاقتصاديات المقنعة"، بحكم أنها غير مرئية بواسطة المفاهيم و مؤشرات إحصائيات الاقتصاد الرسمي، تؤدي في نهاية المطاف إلى تعديل اقتصادي و اجتماعي عفوي، و هذه ملاحظة لا تقبل الجدل، فقد أكد عالميا في كل القارات حيث بلغت مفارقات التنمية مستوى الذروة (المديونية، الفقر، الإقصاء الاجتماعي، عدم المساواة الاجتماعية، الفوارق الجهوية، إلخ). أن اللارسمي ينهض لإنقاذ الرسمي، أو بعبارة أخرى اللارسمي يملأ الفراغ الذي تتركه التنمية و العولمة خلفهما.

إن مسارات التصحيح الذاتي هذه تتبع من الميدان و تعكس وجود ظاهرة تنظيم ذاتي عفوي، هذه الآليات للتكيف و التطوير هي في الواقع نتاج مباشر لتنظيمات اجتماعية متموقعة إقليميا؛ و نظرا للحرية التي تتمتع بها في مجال التأثير على الواقع تتولى مواقع الانتماء باستقلالية تامة إعادة التركيب بين التغيير و البيئة، في مثل هذه العوالم نجد الممارسات الاقتصادية مندمجة اجتماعيا و إقليميا، و عليه تكشف المراجعة التجريبية للأنشطة الحضرية المصغرة، تكشف على نطاق واسع دور الانتماء، الشبكات الاجتماعية و كذلك دور القيم في تنمية هذه الأنشطة و في نشأتها، و تعبر هذه التنظيمات غير الرسمية عن عقلانيات منشقة عن النموذج الموحد المعتمد؛ و من ثم يمكن القول أن المواقع تعيد تشكيل المنطق الاقتصادي لهذه الأوساط على أساس مجموعة من الحقائق الاجتماعية؛ إن تنظيم و كذا نشأة هذه الأنشطة تتم بواسطة القواعد و الاتفاقات الضمنية للموقع، و قوانين السوق و التراكم يعاد تشكيلها فعليا طبقا لطموحات الموقع.

و تضيف هذه القراءة الجديدة للموقع على الديناميكيات الاقتصادية تلويحا محليا يعبر عن تعددية الثقافات الحاضرة في الميدان، لذلك فإن تطور تلك الديناميكيات لا يؤدي إلى التنمية كما يدعي الاقتصاديون، و للإشارة فإن هؤلاء ينظرون إلى مثل هذه الأنشطة على أنها مجرد أنماط بسيطة و انتقالية لضمان البقاء، إذ بالنسبة لنظريتهم عن الاقتصاديات غير الرسمية /الواقع عنيد جدا/، و هذه الممارسات بدل أن تتلاشى تستمر و تنتشر تحت مقاييس مجهرية الحجم، و تشتتها لا يشجع على تمركز و تراكم رأس المال كما تحدده النظرية الاقتصادية للرأسمالية.

تحلينا هذه الاعتراضات على النظرية المعتمدة إلى تعددية تجارب الواقع بمفهوم اقتصادي الاتفاقيات (Boltanski et Thévenot, 1991)، إذ تلعب عدة اعتبارات دورا هاما: الهبة، التقدير، التبادل و كل ما من شأنه أن يساهم في التماسك الاجتماعي، بنفس القدر الذي تلعبه القيم الاقتصادية (المصلحة الشخصية، النقود، المال، التراكم، الفائدة، إلخ). في أشكال الحياة السائدة في الموقع؛ في هذه الظروف يتولى الإقليم مهمة الحد من ضغوطات قوانين السوق بحيث يتدخل بصفة عضوية لدعم الأعوان الاقتصاديين، و بالمقابل يبذل هؤلاء، باعتبارهم إنسان – موقعي، سلوكيات اقتصادية تأخذ في الحسبان الأخلاق الخاصة و تهجين العالم حيث يستخدم كبوصلة اجتماعية، و بذلك يحدث دعم متبادل بين الموقع و الإنسان – الموقعي.

هذا التناضح موقع/إنسان موقعي يجعل من الفرد، قبل كل شيء، إنسانا اجتماعيا، و كما تؤكد الديناميكيات غير الرسمية و المحلية الملاحظة على أرض الواقع، المنظم المتوقع لا يمكنه أن يجمع دون أن يعطي، و هو ما يقرن بشكل جيد بين إعادة التوزيع و الإنتاج و التراكم، أو بعبارة أخرى، الفائدة في هذا التوجه التعددي ليست النبوءة الوحيدة التي تعطي معنى للنشاطات الاقتصادية المعتمدة في هذه السياق؛ و يجد رأس المال نفسه محدودا و موجها من طرف الموقع نحو أهداف متعددة تحبط وحدة القوانين الاقتصادية مثل التراكم غير المحدود الخاص بالرأسمالية الاقتصادية، و يصبح علمها العادي في حالة ذهول؛ هذه القراءة الجديدة تفترض أكثر من مجرد التخلي عن مسلمات الاقتصاد المعتمد بل تقتضي انفتاحا جذريا لمعارفها من أجل حسن دمج أحداث التجربة و المجتمع، مما يضمن توافقا

بين النظرية الاقتصادية و سياقات عمل الفاعلين، هذا البناء الابدستي الجديد يفتح الباب أمام تفكيك استقلالية الاقتصادي و إعادة دمج في الفضاء المعاش للأعوان.

و اليوم تأكدت محدودية اختزال الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في مبدأ تعظيم الربح فقط، من هذا المنظور نجد أنفسنا مضطرين إلى تجديد موقفنا من صيغة كارل ماركس: "رأس المال يحجز نفسه" *Le capital est la barrière de lui-même*، إن عقلانيته لا تؤدي فقط إلى تدمير المجتمع بل إلى تدمير الاقتصاد نفسه، و تشتت هذه الخصومة للاقتصاد الرأسمالي في مجال المالية حيث المبدأ الأساسي هو تحقيق أقصى ربح في أقل وقت؛ إذا كانت المالية قد انفصلت عن الاقتصاد الحقيقي فإن هذا الأخير قد انفصل بدوره عن المجتمع، و تحمل سلسلة القطيعة هذه في طياتها تناقضات اقتصادية و اجتماعية غير قابلة للتجاوز دون إحداث تغيير في النموذج نفسه، إنها لا تفرض اليوم فقط إعادة تنظيم الاقتصاد بل كذلك و بدرجة أولى انقلابا للقيم من أجل جعل الإنسان و الإقليم في مركز التفكير للعلوم الاجتماعية الناشئة، بمعنى أنه يجب أن يقتصر الربح و السوق و الاقتصاد بكامله على أنشطة معينة من أجل حماية انسجام الأقاليم و المجتمعات.

2- الجوار و التنوع و الابتكار

إن تخفيف حدة العولمة الجاري حاليا يركز التغيير على مستويات تدخل جوارية مع مراعاة هويات المواقع و خبراتها المحلية، و يتعلق الأمر بربط المعارف العملية بمختلف المعارف السلوكية القاطنة و المنشطة للمواقع، إن الابتكارية هنا تستخلص كل معناها و حيويتها من الحفاظ على التنوع الثقافي بالاشتراك مع التنوع البيولوجي، و يترجم هذا المنظور بعمق استحالة الاستمرار في حكم أقاليم و دول، بله قارات، مع التمسك بنظارات فكر العولمة، هذا الفكر يحمل نظرة أحادية مدمرة بحكم أن الاقتصاد المستقل يؤدي إلى شذوذ المجتمع و إلى التناثر مع المحيط الذي يتحول إلى مجرد خزان للطاقة الواجب استغلالها دون حدود؛ و عليه فإن هذا الأمر يقتضي ثورة علمية و عملية تشمل مجموع مظاهر الحياة في المجتمع و مجموع العلاقات بين الأقاليم في كل العالم، و تعيد النظر في العصرنة القديمة التي وصل مشروعها مرحلة الإنهاك، و تسعى إلى بعث فكرة عصرنة متوقعة (Zaoual, 2005) تتكيف مع تنوع الظروف الإنسانية؛ و بذلك تبرز تقاليد المجتمعات البشرية المصغرة كعامل إنقاذ من خيبة الأمل الناجمة عن عولمة فاقدة لكل معنى.

عموما، و أمام هذا التحدي الأساسي، فإن النظريات الرسمية هي التي أضحت عنيدة، إذ في الواقع، من طبيعة مؤسسات المعرفة و السلطة للنموذج المهيمن أن تقاوم التغيير، فهي تجسد نظرة للعالم تضيف الشرعية على النظام القائم الذي يعتبر تفكيكه مسألة وقت فقط بسبب سحابة التشوهات التي تتراكم في كل زوايا المجتمع، و على النقد أن يتحمل ثمنا باهظا لدخول الحلبة العلمية و السياسية، لأن المحققين قبل الآخرين هم دوما الخاطئون؛ إن إيديولوجية العولمة انتشرت مثل النار في الهشيم، ساعدها على ذلك وسائل الإعلام و الدعاية التي حظيت بها في المحافل العالمية و المنظمات الدولية و في الجامعات، لكن انهيارها اليوم من شأنه أن يترك فراغا كبيرا لا يمكن تداركه إلا بفضل بدائل عقلانية تدمج الاقتصاد و الايكولوجيا و الفضاءات المعاشة و المجتمع عموما، ذلك ما يحدث عندما نكلف أنفسنا النظر إلى العالم بالقرب من البشر.

يسعى الجوار، اليوم، لأن يكون أكثر حضورا في مجموع الإشكاليات التي تستثير البحث و كذلك العمل ليس فقط على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي بل أيضا على صعيد تسيير المؤسسات؛ و بالاقتراب التدريجي فإن الجوار أصبح، في رحاب العودة إلى الإقليم، نمط تفكير و تدخل؛ هذا البروتوكول الابدستمولوجي يثير مسألة إفلاس النماذج النقليسية الكبرى، و باشتراكها في تنوع الوضعيات يفرض الجوار نفسه باعتباره منصب الملاحظة الأكثر ملاءمة لتفسير و مراقبة مسارات التغيير، و هو من الدقة و الانحسار بقدر المواقع التي نحاول الاقتراب منها دون أن نخدش حساسيتها

كي نفهم جيدا طريقة عملها و تخيل تطورها؛ ففي الأعمال المتعلقة بالإدماج الاجتماعي و الابتكار و التنمية المحلية عموما، أصبحت الديناميكيات الجوارية موضوع أبحاث متكررة، و تكشف الأهمية التي نوليها حاليا لقدرة الفاعلين على بناء مسارات إقليمية و ابتكارية.

خاتمة : نصوص و سياقات

على العموم، على حد قول L. Wittgenstein "غالبا ما نكون مسحورين بكلمة"، و هو ما نلمسه بشدة أثناء الممارسة حيث تقودنا في الواقع المفاهيم و المؤشرات، لهذا السبب لا يحتاج كل إقليم إلى شراء التنمية بل إلى إعادة تصميمها طبقا لخصوصياته، إن هذه الحاجة إلى ربط نصوصنا في العلوم الاجتماعية بالسياقات تحتل مركز التحليل المقترح في هذا النص.

هذه الحاجة إلى استعادة الذات لا يمكن تحقيقها دون الرجوع إلى الهوية، إذ يتعلق الأمر بفعالية التدابير الواجب اتخاذها في العالم الواقعي؛ اتضح فعلا أن المفاهيم العلمية المكرسة بشدة هي مجرد أساطير مرشدة، و عليه يتوجب إزالة غموضها من أجل حسن اتخاذ تدابير التغيير المتوقع، ذلك التغيير الذي يحفز بقوة أفراد الإقليم المعني، و كما تبينه التجربة و النظرية النقدية للتنمية/العولمة، فإن مؤسسات النموذج المرجعي تهمل هويات المعنيين بالوضعية، أي المشرفون على العملية التنموية و كذلك السكان المعنيون؛ إن ممارسات التنمية هذه تختزل بروتوكولات التدخل إلى مجرد علبة أدوات مبتذلة حيث يختفي المعنى الذي يعطيه أعوان التنمية لعالمهم الخاص، لأن النقاش يجب أن يكون تقنيا محضا.

في هذه الظروف، حيث النموذج الذي يلهم علمهم العملي يقترح و المواقع تستجيب، توجد قطيعة تامة على مستوى الاتصال ما بين الثقافات، هذا التصور اللإنساني هو سبب كل الإخفاقات التي نلاحظها في الميدان، و هو الذي ينمي شجار المعاني و يسجن السكان في "سجون الأمد الطويل" حسب تعبير المؤرخ الفرنسي Fernand Braudel ، و بتحطيمه للمعتقدات السائدة في الموقع يفجر هذا التصور ثقة أفراد الإقليم في نفوسهم، هذا المسار يسقط و يعقم على مدى معين قدرتهم على الابتكار و على تجنيد معارفهم المحلية و نقلها للآخرين؛ في هذه الظروف، و بواسطة الدول التي تحكمهم، و هي خاضعة للايديولوجية الاقتصادية المهيمنة، يجد السكان أنفسهم مكتوفي الأيدي في أحضان صناعة التنمية، و ينتشر هذا الاستلاب ليؤدي في النهاية إلى إثارة خلافات داخلية و نزاعات و من ثم إلى نزيف للثروات من البشر و موارد الإقليم.

إن إزاحة الستار عما أغفله اقتصاد التنمية و العولمة يكشف عن ضرورة الجوار الرمزي و العملي مع الإنسان – الموقعي لكل إقليم، ضرورة لا يمكن تحقيقها إلا بقراءة نقدية جديدة لكل المعرفة المتراكمة منذ ثلاثة قرون بغية الرسملة على أخطاء هؤلاء و أولئك، و بالدرجة الأولى تلك الصادرة عن الخبرة العلمية القائمة على خلفيات واضحة، و على هذا الأساس يحظى تعدد الرؤى بأهمية بالغة، إذ تضمن معارف جديدة في زمن يفرض فيه التغير المناخي خيارات مدروسة في كل مجالات حياة البشر و الأقاليم، لا ينبغي المبادرة بأي شيء قبل فهم أدق الآثار المتمخضة عن المعارف الوافدة من الخارج، هذا المنظور الغني بالتحويلات غير المنتظرة يفترض مسبقا تحالفا مدروسا بين الخصوصي و العالمي أو ما يمكن التسليم بهذه الصفة، و مع نهاية تغريب العالم (Zaoual, 2005b) فإن هذه الحوكمة المتموقعة الجامعة بين المعارف و الأقاليم تعد بتعددية و تنوع يحققان الاستقرار و ضروريين لعالم أحادي في الاحتضار.

- BENKO G. 1998, *La science régionale*, Paris, Que sais-je ? PUF.
- BOLTANSKI L. et THEVENOT L., 1991, *DE la justification. Les économies de la grandeur*, Paris, Gallimard.
- BOUBA-OLGA O., CARRINCAZEAUX C. et CORIS M., 2008, « La proximité : 15 ans déjà », pp. 279-287, *Revue d'Economie régionale et urbaine*, n°3, Paris, Armand Colin.
- BRAKEZ M. 2007, *La gestion des déchets urbains au Maroc. Une approche par le développement territorial durable*, thèse de doctorat, GREL/ULCO.
- CHANIAL Ph. Et CAILLE A., 2008, (sous la dir. de), *L'homme est-il un animal sympathique?* *Revue du Mauss* 2008/1, n°31, Présentation, pp. 5-29, Paris, La Découverte.
- DAGHRI T. et ZAOUAL H. 2008, (sous la dir. de), *Développement humain et dynamiques territoriales. Vers des savoirs recomposés*, Rabat, Horizon Pluriel/L'Harmattan. Autres auteurs : Roberto Dos Santo Bartholo Junior (Brésil), Noufissa El Moujaddidi (Maroc), Abdellah Fadel (Maroc), Gilles Ferréol (France), Bernard Guesnier (France), Marc Luyckx (Belgique/Croatie), Beany Monteiro (Brésil), Bernard Pecqueur (France), Michel Thiollent (Brésil).
- DAGHRI T. et ZAOUAL H. 2008, *Des origines des petits mondes cachés*, (pp. 9-23), Introduction générale à l'ouvrage collectif : *Développement humain et dynamiques territoriales. Vers des savoirs recomposés*, Rabat, Horizon Pluriel/L'Harmattan.
- DE LIBERA A. 1996, *Averroès. Discours décisif*, Paris, Edition GF Flammarion.
- D'IRIBARNE Ph. 2003, *Le Tiers monde qui réussit. Nouveaux modèles*, Paris, Odile Jacob.
- ECHKOUNDI M. 2008, *Gouvernance et dynamique des territoires. Expériences marocaines*. Thèse de doctorat, GREL/ULCO et EREIA, Université d'Artois.
- GRANOVETTER M. 1985, "Economic action and social structure : the problem of embedded ness" , *American journal of sociology*, vol. 91, n°3, pp. 533-544.
- GRANOVETTER M. 2000, *Le marché autrement*, Paris, Desclée de Brower.
- HUGON Ph., 1993, *L'économie de l'Afrique*, Paris, Collection Repères, La Découverte.
- LLENA Claude, 2004, « Tozeur ravagée par le tourisme », *Le Monde Diplomatique*, juillet 2004, <http://www.monde-diplomatique.fr/2004/07/LLENA/11308>
- KUHN T., 1983, *Structures des révolutions scientifiques*, Paris, Flammarion.
- KUHN T., 1990, *La tension essentielle. Tradition et changement dans les sciences*, Paris, Gallimard.
- PECQUEUR B. et ZIMMERMAN J-B., 2004, *Economie de proximité*, Paris, Lavoisier.
- PECQUEUR B. 2008, « Le tournant territorial » de l'économie mondiale globalisée et les stratégies situées des acteurs économiques, pp. 25-46, in DAGHRI T. et ZAOUAL H. (sous la dir. de), *Développement humain et dynamiques territoriales. Vers des savoirs recomposés*, Rabat, Horizon Pluriel/L'Harmattan.
- VERHELST T., <http://base.d-p-h.info/fr/fiches/premierdph/fiche-premierdph-1146.html>
- ZAOUAL H. 2009, « Après l'Est, l'Ouest. L'effondrement des puissants vu du sud ». (9 pages), *Cahiers du lab. RII*, n°210, mars 2009, <http://riien.univ-littoral.fr/wp-content/uploads/2009/02/doc-210.pdf>
- ZAOUAL H. 2008a, Les paradoxes de la pensée globale (pp. 47-68) in DAGHRI T. et ZAOUAL H. (sous la dir. de), *Développement humain et dynamiques territoriales. Vers des savoirs recomposés*, Rabat, Horizon Pluriel/L'Harmattan.
- ZAOUAL H. 2008b, (sous la dir. de), *Développement durable des territoires. Economie sociale, Environnement et innovations*, Numéro spécial de la revue *Marché et Organisations* n°7, Paris, L'Harmattan.

- ZAOUAL H. 2008c, *L'Homo situs. L'homme recomposé de l'économie sociale et solidaire*, (28 pages), Table ronde : Economie sociale et solidaire : Nouvelles trajectoires d'innovations sociales ? 18 novembre 2008, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, ULCO/Communauté Urbaine de Dunkerque.
- ZAOUAL H. 2006a, « L'irruption de la diversité et de la proximité. Du territoire à l'espoir » (pp. 170-187) in Nathalie Calmé (sous la dir. de), *Les chemins de l'espoir*, Actes du colloque du forum de Fès : Une âme pour la mondialisation, 2005 (Les musiques sacrées du monde), Paris, Editions du rocher.
- ZAOUAL H. 2006b, *Management situé et développement local*, Rabat, Horizon pluriel.
- ZAOUAL H. 2006c, *Les économie « voilées » au Maghreb*, Paris, Coll. Economie plurielle/Série Lire le site, L'Harmattan.
- ZAOUAL H. 2007, Le management situé. Une introduction à la pensée managériale postglobale, *Revue Gestion* 2000 n°1/07, janvier-février, numéro spécial : le management africain, Bruxelles.
- ZAOUAL H. 2005a, *La socio économie de la proximité*, Paris, Coll. Economie plurielle/Série Lire le site, L'Harmattan.
- ZAOUAL H. 2005b, « La fine dell'occidentalizzazione del mondo ? Dall'unico al multiplo », (pp. 125-148) in *Disfare lo sviluppo per rifare il mondo*, Economia/Economics Milano, Editoriale Jaca Book SpA, Rome.
- ZAOUAL H. 2003, « Principes d'économie de la proximité et du site », *Economies et Sociétés*, n°6/2003, Les Cahiers de l'ISMEA, Hors Série, n° 39, juin 2003, pp. 1053-1087, in Berthelot Y. et Humbert M. (sous la dir.), *Présentation et problématique générale de PEKEA (A Political and Ethical Knowledge regarding Economic Activities)*.
- ZAOUAL H. 2002, *Du rôle des croyances dans le développement économique*, Paris, Coll. Economie Plurielle, L'Harmattan.
- ZAOUAL H. 1992, « Inertie du formel et vitalité de l'informel en économie du développement » pp. 263-277, in *Economie populaire et phénomènes informels au Zaïre et en Afrique*, Les Cahiers du CEDAF-ASDOC n° 3-4, Bruxelles, Centre d'Etudes et de Documentation Africaines.
- ZAOUAL H. 1990, The Economic System of the Soussi, *The European Journal of Development Research*, Vol. 2, n°1, juin, pp. 59-64. Social and Political Sciences Department – Free School Lane – Cambridge / England.
- ZAOUAL H. et alii, 1998, *Territoires et dynamiques économiques. Au-delà de la pensée unique*, Paris, Coll. Economie plurielle, L'Harmattan.